



ثقافة الخدمات...

شوقي بزيغ

الجدل الذي يدور هذه الأيام في أوساط المثقفين اللبنانيين حول علاقة المثقف بالسلطة يُبرز مدى الأزمة التي يعيشها المثقفون في ظلّ الوضع الملتبس لدولة ما بعد الحرب، حيث يجد المثقف نفسه عاجزاً عن تحديد دوره وصياغة مهمّاته وتبني مواطني أقدامه على أرض الواقع الجديد. وقد بدأ هذا الجدل إثر مقالة لي نشرتها جريدة النهار اللبنانية بعنوان «مثقفو البلاط»، ولم تنته فصلاً بعد. والمقالة التي ترافقت مع الانتخابات التشريعية الأخيرة في لبنان بدت وكأنها وضعت الإصبع على الجرح وأشارت إلى العديد من مكامن الخلل في طبيعة السلطة القائمة وفي الانتهازية الفاقعة لبعض المثقفين.

لم تكن المقالة بحثاً مسهباً في تعريف الدولة، ولا في التفريق بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة، ولا في تعريف الثقافة المختلف حوله. بل كان همّها الرئيسي محصوراً في الإشارة إلى الخلل الذي تشهده الحياة السياسية في لبنان؛ وهو خلل يكاد دور المثقفين فيه يكون معدوماً، وتكاد الشريحة المثقفة تتحوّل إلى شاهد زور على تجويف لبنان وتفريغه من معناه.

فالمكانة التي انتزعها لبنان عبر تاريخه لم توفّر لها مساحتها الجغرافية الضئيلة، ولا ثقلة الاقتصادي المتواضع، ولا قوته العسكرية الواهنة... بل توفّرت له بفعل تنوعه الخلاق وتحوّله إلى مختبر حيّ للتفاعل بين الإثنيات والمجموعات البشرية المختلفة. لقد تحوّل لبنان بفعل هذه الخاصية إلى فسحة للحلم والحرية في هذا الشرق المكبل بالأغلال. ولولا هذه الفسحة لظلّ لبنان مجرد امتدادٍ صخريّ لهذه الصحراء العربية المترامية

التي تكاد الحرية فيها تصبح أثراً بعد عين أو مجرد نصبٍ تذكاري للأحلام التي اختنقت في المهدي. ربما لهذا السبب تمّ ضرب لبنان وتمزيقه. كان بين إخوته الأصغر والأجمل والاكتر ميلاً إلى النهوض المبكر لإطلاق صيحة الحرية. لكنّ أريد له أن يلتحق بهذا السجن العربي المتعدّد الكيانات والأسماء. ولما لم يفعل سعى الجميع إلى ترويضه وتأديبه وإلغاء دوره ومعناه؛ فلبنان خارج الحرية والتنوع كياناً هزيل لا مبرر له ولا طائل منه.

لم تكن الدولة في لبنان إلاّ ناظماً للعلاقات بين المجموعات والأفراد، وضابطاً إيقاع لهذا التنوع المفهومي في التعبير عن الخصوصية كي لا ينقلب هذا التنوع إلى فوضى أهلية شاملة. كان لبنان يتقدّم وسط هذه التوازنات الحساسة التي ترعاها الدولة بصعوبة وتعمل على عدم انفجارها. ومع ذلك فقد ظلّ اللبنانيون العاشقون للحرية حتى المرض يرون في الدولة انتقاصاً من قدرتهم على التحليق. «لن تُعرف حرية مادامت الدولة موجودة» قال أدونيس ذات يوم، وهو يكاد ينطق بلسان حال الكثيرين في لبنان. ولم يعرف اللبنانيون معنى

الدولة وقيمتها إلا في أتون الحرب المستعرة حيث لم يعد هناك حارسٌ للقيم وناظمٌ للفوضى، ولم تعد من سيادة إلا لقانون الميليشيات وبشريعة الغاب.

كان المثقفون اللبنانيون أوّل مَنْ نادى بقيام الدولة وضرورة عودتها، لا لمجرد رغبة محضة أو هوى مجرد، بل لأنها وحدها القادرة على حفظ كرامتهم وصون حقوقهم في تلك الغابة التي يشكّون طرفها الأضعف حيث لا مخالب لهم ولا أنياب. لذلك فإنّ النخب اللبنانيّة المثقفة هي أكثر من هلل بقيام الدولة واحتفل بعودتها عبر الكتابة والموقف. كانت رواية محمد العبدالله المميّزة: حبيبتني الدولة تعبيراً واضحاً عن هذا التوق إلى قيام

الدولة العادلة التي تنقذ

الثقافة والمثقفين من براثن القتل والاميين. وفي المكان

ذاته كانت تصبّ مسرحية زياد

الرحباني «بخصوص الكرامة والشعب العنيد»، حيث لبس زياد لبوس رجل الأمن المدافع عن حضور الدولة وهيبته ومضحياً بالكثير من شعبيته وحسه الفكاهي

من أجل الانتصار لفكرة الدولة

وقيامتها من جديد.

ثمة فرق بين إذن بين

الدولة والسلطة. والرغبة في الحفاظ على الأولى وحمايتها لا تعني بالتالي ولاءً مطلقاً للسلطة الحاكمة، بل إنّ درجة الولاء لهذه السلطة أو تلك تتحدّد بمدى حفاظها على مؤسسات الدولة واحترامها لحقوق المواطنين وصونها للعدالة والحرية. والمتتبع لمسار الأمور في لبنان يلحظ منذ سنوات اعتداء منظماً على الحريات وتضييقاً على الفكر ومحاولةً دؤوبةً لـ«تعريب» لبنان عن طريق تحويله إلى جزء من نظام القهر العربي. لقد بدأت الهجمة عبر مصادرة الكتب بحجة التعارض مع الأخلاق العامّة طوراً، كما حصل لكتاب الـ«الروح العاطر» للشيخ النفزاوي أو لكتاب عبده وازن حديقة الحواس... وبحجة الافتئات على الدين طوراً آخر كما حصل لكتب الصادق النهوم. كما عمدت السلطة إلى إغلاق بعض محطات الإعلام المعارضة ومنع بعض الصحف من الصدور كمقدمة لاستصدار قانون الإعلام

الجديد الذي حول الإعلام إلى محاصصة بين رجال السلطة وحاشيتها وحرّم اللبنانيين من حقهم في الاختلاف والاعتراض وإبداء الرأي. وجاءت مسألة إحالة الفنان مرسيل خليفة على المحاكمة لتكشف مدى تورط السلطة اللبنانية في الالتحاق بالنظام العربي واستعدادها للذهاب بعيداً في خنق الحريات وكتم الأفواه والتضييق على الرأي الآخر.

كانت مقالة «مثقفو البلاط»، التي قامت حولها ضجة المثقفين ولم تقعد بعد، محاولةً للاعتراض على الأمر الواقع وصرخة احتجاج في وجه حالة التصحر التي

يُدفع إليها لبنان في الآونة

الآخيرة. وقد أشارت المقالة

إلى محاولات السلطة

الدائمة لضرب مؤسسات المجتمع

الأهلي أو احتوائها بالكامل. وهو ما بدا واضحاً من خلال محاولات ضرب «الاتحاد العمّالي العام» وشقّ صفوفه، ومن خلال احتواء الصحافة ووسائل الإعلام لكي تكتفي بالتسبيح بحمد

السلطان والدعاء له بطول

العمر. كما بدا من خلال

الاستيلاء على «اتحاد

الكّتاب اللبنانيين» وإحاقه بأهل السلطة ورموزها بعد تاريخ طويل شكّل الاتحاد من خلاله حصناً شبةً وحيداً للدفاع عن حرية الإبداع وكرامة المبدعين في لبنان والوطن العربي.

في ظلّ هذا الوضع المتفاقم يكاد المثقفون اللبنانيون ينقسمون إلى قسمين رئيسيين: الأوّل يتعامى عن المشكلة وينسحب إلى عالمه الداخلي بحجة التعب والوهن واللاجدوى، والآخر يتحوّل إلى مدّاح للسلطة ومهلّل لها وكاتب لبياناتها وخطبها طمعاً في جنة الوظيفة ورخاء العيش والنجاة بما تيسر حملةً من المغانم. ومع أنّ المقالة لم تسمّ أحداً من هؤلاء بالاسم بل اكتفت بالكناية والإشارة المعبرة، فقد تولّوا بأنفسهم هذه المهمة وانبروا واحداً بعد الآخر للدفاع عن مواقفهم وتراجعاتهم وهزال مواقفهم. وهم لم يكتفوا بذلك وحده،

متقفو البلاط

مقتطفات

- غادر الشعراء -
- أين؟
- إلى الوليمة
- كلهم؟
- كل الذين عرفتهم!
- (سعدى يوسف)

تكاد هذه الأبيات الشعرية الناضجة بالمرارة تختصر المشهد الثقافي الراهن في لبنان. يكفي أن نجبل بصرنا قليلاً لكي نكتشف عمق الهوة التي يؤول إليها الكتاب والمثقفون يوماً بعد يوم في وطن تكاد تصعب فيه الكرامة كما الحياة أثاراً بعد عين. فمئذ سنوات يتم إلقاء القبض على الوطن قطعة قطعة ويتناوب على نهش لحمه التجار والمقاولون والقائلون بالأجرة وأمراء الطوائف والمشايخ والتابعون من الجهالة والأميين. منذ سنوات ست يُفْرغ البلد من مضمونه، ويتحول إلى مجرد امتداد صخري لهذا الربع العربي الخالي بعد أن سُوى حجارته بالرمل وحريته بالوحل وأحلامه بالتراب الخامل. لقد سبق الجميع إلى حظيرة الطاعة بعد أن أبعده من أبعاد واغتيل من اغتيال وأسكت من أسكت بالتهديد حيناً وبملاحق الذهب أحياناً أخرى. خلال ست سنوات فقط استطاعت الصحراء أن تعلن انتصارها النهائي وأن تترعب الطوائف فوق مناطقها الصافية كعين الديك، وأن يتم ائتلاف المهاجرين والانصار في هذا العقد الفريد من النفاق السياسي اللبناني بامتياز.

لطالما كان المثقفون اللبنانيون صمام الأمان الأكثر فاعلية في وجه القمع والقهر ومصادرة الحريات. ولقد قدموا خلال الحرب وقبلها العديد من الشهداء الذين انتصروا بحرية الكلمة وسقطوا دون أقلامهم في ساحة الدفاع عن كرامة الوطن وأهله (...). غير أن هذه المصائر المفجعة لبعض المثقفين «الطهرانيين» لا تحتل سوى جزء يسير من المشهد الثقافي العام في لبنان بينما يكاد متقفو السلطة يحتلون ما تبقى من المشهد. فهذه السلطة لم تقف كسابقاتها موقفاً متجاهلاً أو متعالياً أو لامبالياً إزاء المثقف، بل حاولت بداب جزءاً إلى خانقتها والعمل لفسادها والإفادة من قدراتها في منابرها ومؤسساتها ووسائل إعلامها المختلفة. وقد استخدمت السلطة بعض المثقفين الانتهازيين والاتباع بمثابة أحصنة طروادة أو رؤوس حربة للاستيلاء على بعض المواقع الثقافية الهامة التي كانت حتى وقت قريب منابر للدفاع عن حرية الفكر والمعتقد.

لقد كان سقوط اتحاد الكتاب اللبنانيين في قبضة السلطة الرمز الأكثر تعبيراً عن تخلي المثقفين اللبنانيين والتحاقهم «بالوليمة»، في حين كانت المؤسسات الأخرى للمجتمع الأهلي تذهب في اتجاه معاكس وتعبر من خلال نقابات المحامين والأطباء والمهندسين عن رفضها لقهر الوطن وإذلاله. في هذه الحرب الضروس على مصير لبنان ومستقبله تلعب النخب المميّزة من ذوي الاختصاص والتكنولوجيا والمهن الحرة الدور نفسه الذي كان يجب أن يلعبه الأدباء والشعراء والكتاب، وتقف هذه النخب وقفاً شجاعاً في وجه وحشية النظام السياسي وتخلّفه واستبداده. هذا النظام نفسه هو الذي عمم البطالة ونشر الفساد وهجر الكفاءات وضرب أجهزة الرقابة بدءاً من «مجلس الخدمة المدنية» حتى «ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي». وهو نفسه الذي ضرب الحريات، ورفع الضرائب إلى منسوبها الأعلى، وأقفل بيوت الناس على أصحابها خشية من انفضاح الفقر وانكشاف الفاقة والجوع. وهو نفسه الذي ارتكب سابقة مصادرة الكتب والنشورات (...). وهو نفسه الذي يجيء الآن بمجلس نواب على شاكلته ومقاسه ويجري انتخابات هي الأكثر تزويراً وازدياداً لمشاعر الناس في تاريخ لبنان... انتخابات تبدو وكأن هدفها الوحيد هو التخلص من ذوي النزاهة والكف النظيف ورموز الاعتراض الذين لا ينحنون ولا يبصمون ولا يحسنون التبريك والتبخير، والتخلص في الوقت ذاته من المشرعين والقانونيين وأهل الاختصاص لكي يحلّ محلّهم المقاولون وتجار البناء والأدوات الصحية وأثرياء الحرب وتابعو السلطان.

وفي حين أن على المثقفين أن يكونوا الصوت والصرخة والضمير، يتحولون إلى ابواق في منابر الحاكم وإذاعته وشاشاته، وإلى منافحين عن سرقاته وارتكابه وامتيازاته. وأحد بعد الآخر يلتحقون بالبلاطات اللماعة على شكل مبشرين أو دعاة أو مستشارين، ويسعون إلى تبرير ذلك بالعقلانية والواقعية السياسية حيناً وباللاجدوى وانعدام الأمل حيناً آخر. مثقفون وأدباء يتمرغون على أبواب الحاكم بحثاً عن فتات رغيف مغشّس بالذّل أو منصب مههور بالعار والمهانة، حتى إذا جلسوا للكتابة وأحوا يتحدثون عن الاعتراض وعن اقتحام السائد وتقويضه، وأحوا يتحدثون عن تفجير اللّغة وهدمها فيما هم ينحنون إعجاباً للغة الحاكم الركيكة وخطاباته المهلهلة، وأحوا يدعون الريادة والتغيير والتجاوز، فيما هم يتحولون إلى شعراء مآذب وإفطارات وتدشين منجزات وجمعيات وأوتوسترات. قلة قليلة فقط هي التي تحفظ للمثقف كرامته ودوره في هذه المعمة الهائلة من النفاق والتزلف وسفح ماء الوجه. (...)

ش.ب. (جريدة النهار 14/9/1996)

بل عمدوا إلى الدسّ الرخيص وتحريض أهل السلطة على زميل لهم [هو كاتب هذه المقالة - الآداب] لم يكن همّه سوى الحفاظ على كرامة المثقفين ودورهم الريادي الذي أهّلهم منذ بداية القرن لأن يقودوا مع جبران ونعيمة والريحاني حركة النهضة العربية المعاصرة.

إن احتجاج هؤلاء بعلاقة التكامل التي يجب أن تقوم بين الثقافة والسياسة لا يغيّر شيئاً من جوهر الأمر. ذلك أن المسألة المطروحة ليست في مبدأ العلاقة بين المثقف وأهل السلطة بل في شكل هذه العلاقة وكيفيةتها... إذ يحق للمثقف والمبدع أن يكون مؤيداً لهذه السلطة أو تلك، كما يحق له أن يختلف معها وينقضها كلياً؛ وقد تولّى الكثير من المثقفين مناصب رئيسية في بلادهم كما حصل لأندرية مالرو في فرنسا أو ميلينا ميركوري في اليونان. لكن لهذا الحق شرطين اثنين ينبغي توفّرهما: أولهما أن لا يضحي المثقف بقناعاته الجوهرية من أجل المنصب، وثانيهما أن تكون علاقة المثقف بالسلطة علاقة تكافؤ واحترام وتقدير لا علاقة استنزاف وتبعية والتحاق. لقد كان مستغرباً في السجال الدائر أن يكون بعض رجال السلطة [السابقة] في لبنان أكثر وعياً من بعض المثقفين فيما يتعلق بدور المثقف وتميزه واستقلاليته. ففي حوار متلفز مع الوزير السابق فؤاد بطرس أعلن الوزير أن على المثقفين أن يحاذروا الوقوع في حبال السلطة وأشراكها لأنهم يشكّلون ضمير الأمة وحرزاً عنها النقدي وإحساسها العميق بالمستقبل. وإذا كان لا بد من علاقة، في رأي بطرس، بين المثقف والسلطة فيجب أن تكون علاقة ندية من جهة ونقدية من جهة أخرى.

إنه لمن المؤلم أن نضطر إلى الاستشهاد ببعض المتنورين من أهل السلطة للردّ على المنطق الرث والهزيل لمثقفي «الخدمات والإفطارات وحفلات الرعاية والتدشين» الذين فقدوا أدنى مقومات الإحساس بكرامة المثقف وخطورة دوره، في وقت تقف فيه الأمة عند نقطة الصفر مدافعة عن مستقبلها بل ووجودها برمتها. غير أن ما يعزّي المرء هو أن الصورة ليست قاتمة تماماً، بل ثمة أقلام مبنوثة هنا وهناك ما تزال تشهد للحقيقة حتى الاستشهاد وتصرّ على اجتراح الأمل من بطن الهاوية.

بيروت